

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

الغرض كونه وصياً في اثبات الديون فيقوم مقام الموصي في ذلك([955]). 5 - قال الإمام الخميني(قدس سره): يجوز للأب مع عدم الجد ولجد للأب مع فقد الأب جعل القيم على الصغار ومعه لا ولاية للحاكم وليس لغيرهما أن ينصب القيم عليهم حتى الأم([956]). الاستثناءات: 1 - قال صاحب الجواهر(قدس سره): لا ولاية للوصي وإن نص له الموصي على الإنكاح على الأظهر الأشهر كما في المسالك بل المشهور كما في غيرها([957]). 2 - قال المحقق الكركي(قدس سره):... لا تصح الاستنابة من الأب والجد له (للموصي) في تزويج أولاده الأصغر... ولا في بناء البيعة والكنيسة وكتابة التوراة فانها معصية([958]).